MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 3 – 30/10/2023

صدمات جوهرية وضعت اقتصاد غزة على حافة الانهيار عشية الحرب

يستنتج من هذا الملخص أنه مع توقف اقتصاد غزة عن العمل اعتباراً من الربع الأخير لعام 2023 ولأجل غير معروف، ومع تدمير البنية التحتية الاقتصادية والسكنية المتواصل منذ أسابيع إن لم يكن لأشهر قادمة، يصبح الحديث عن «خسائر» في الجانب الاقتصادي، كما في جولات سابقة، غير واقعي وغير مجد وغير مفيد. أمام مشهد حرب بين قوتين، إحداهما عملاق عسكري يحركه اقتصاد بحجم 150 ضعف الطرف الفلسطيني المنهمك أصلاً، فإن هدف إعادة اقتصاد قطاع غزة الى ما كان عليه قبل 2023 ليس كافٍ. لن يكون ممكناً إعادة تحريك عجلة الاقتصاد السلعي والخدمي والمالي بعد هذه الحرب، إلا بعد تلبية الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة وغير المحسوبة، لإطعام وإيواء ورعاية أكثر من مليوني فلسطيني مشرد ونازح وجريح ومصدوم في قطاع غزة المنكوب والمتردي بشكل كبير منذ عام 2007. لنا أن نتصور مستوى الدمار والتردي الذي سينجم عن هذه الحرب

1. الخلفية والمبررات

يرمي هذا الملخص إلى رصد أداء المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية لقطاع غزة وتوضيح التقلبات والصدمات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2022، وذلك لتوضيح مكامن الخلل في اقتصاد قطاع غزة عشية الحرب، وتحديد الصدمات التي سببت انعطافات جوهرية على أداء الاقتصاد الفلسطيني وتراجع مؤشراته ومدى تأثر قطاع غزة بهذه الصدمات

تعتمد منهجية هذه الورقة على النهج الإحصائي المقارن بين كل من إسرائيل وغزة والضفة الغربية، وقد استندت إلى مجموعة من المراجع الدولية والأممية والتقارير المتنوعة والدراسات المحلية. يسرد هذا الملخص قصة تدهور اقتصاد غزة للفترة 2000-2022، بهدف تحديد "سيناريو الأساس" السائد قبل الحرب، تمهيداً للتفكير الجدي في بيئة قطاع غزة وأوضاعه المتردية أصلاً، إذ أنه لا يمكن لأية جهة فلسطينية وحدها إعمار قطاع غزة بعد الحرب، أو حتى إعادة تشغيل اقتصاده المدمر، بمعزل عن المعونات الدولية السخية

2. قصة تدهور اقتصاد قطاع غزة منذ عام 2000

تفيد المؤشرات الاقتصادية والدراسات المتعددة إلى حدوث نقلة نوعية في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2000، وهذا يتضح من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وصلت حصته إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. كما نمت الإيرادات العامة بشكل مضطرد جدا لدرجة أنه كان هناك فائض في الموازنة العامة قبل عام 2000. يضاف إلى ذلك التطور المؤسسي والتطور في البنية التحتية المادية والبنية التحتية القانونية والتنظيمية لإدارة النشاط الاقتصادي، وتطوير إدارة التجارة الخارجية وتوسيع نطاق أسواق الاستيراد والتصدير وتنمية العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية. يجدر الذكر أن ما ساعد في تحقيق هذه الإنجازات هو المساعدات الدولية والتي بلغت حوالي 3 مليار دولار خلال الفترة 1994-2000، أي حوالي 14% من الدخل القومي الإجمالي لفلسطين.

هذا الواقع الاقتصادي الوردي لم يستمر، فكانت أولى صدماته انتفاضة الأقصى نهاية العام 2000، والتي شكلت بداية المنعطفات السلبية الجوهرية والتي تمثلت في تشديد القيود الإسرائيلية على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية وأدت إلى حرف مسار الانتعاش والنمو الاقتصادي الفلسطيني المشترك بين شطري الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك حصر وتقييد أكثر للسياسات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية. وبالتدريج بدأت الآمال تتلاشى لإعادة المسار الاقتصادي إلى سابق عهده، وأصبحت المعونات الدولية تتراجع تدريجيا ووصفت بأنها معونات إغاثية غير مستدامة، وهذا كله أدخل الاقتصاد الفلسطيني في أزمات اقتصادية متلاحقة

والخلاصة هنا أن أزمات الاقتصاد الفلسطيني بعد عام 2000 زادت من هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني ومن تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. استمر هذا التراجع بشكل متوازن بين كل من الضفة والقطاع، بالرغم من وجود فجوة في المؤشرات الاقتصادية بين الضفة وغزة ولكنها فجوة معقولة ناجمة عن الظروف الموضوعية تاريخيا لضعف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

بعد عام 2006 والانقسام الفلسطيني، بدأ الانعطاف الحقيقي لتردي المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، والتي أخذت منحى سلبي وجوهري، خاصة في ظل الحصار الذي أدى إلى تراجع كبير في مساهمة قطاع غزة في الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي. هذا بدوره أدى إلى اتساع الفجوة بين غزة والضفة الغربية، وأدى إلى إخلال كبير في الموازنة العامة وتفاقم عجز الموازنة العامة وبالتالي تعميق الأزمة الاقتصادية الفلسطينية

فيما بعد توالت الصدمات الكبيرة وتطورات الانقسام، التي أدخلت اقتصاد غزة في حالة ضعف كبير وزادت من هشاشته، وأدت إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الضفة وغزة. تمثلت هذه الأحداث في شن خمسة حروب تدميرية على قطاع غزة، فضلا عن الحصار المتواصل والإغلاق شبه الكامل لقطاع غزة. بموازاة ذلك فإن تزايد أعمال المقاومة في الضفة الغربية وقيود الاحتلال وإغلاقاته المتكررة واعتداءات المستوطنين، والكثير من السياسات المجحفة تجاه الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية، أدى إلى تراجع كبير في المؤشرات الاقتصادية وأدى إلى خسائر كبيرة ناجمة عن الحرب أيضا.

في المحصلة كل ذلك وضع قطاع غزة في 2023 عند أدنى مستويات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تاريخياً بالمقارنة مع الضفة الغربية، مع آثار طالت كافة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني. الخلاصة هنا أن الاقتصاد الفلسطيني هش وضعيف ويعتمد على المعونات الخارجية في ظل الظروف العادية أي بدون حروب، فكيف سيكون وضع هذا الاقتصاد الغزي وتعايشه خلال خمسة حروب بما فيها الحرب الدائرة حاليا؟ الجواب تراجع حاد في كافة المؤشرات الاقتصادية. اليوم، يبدو المصطلح الذي وضعته الأمم المتحدة قبل نحو خمسة عشر عاماً بوصفها الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد "مزقته الحرب" حقيقياً إلى حد بعيد

العرض التالي والبيانات المرفقة في الجداول توضح هذه المحطات أو المنعطفات الجوهرية التي أدت إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية واتساع الفجوة بين الضفة وغزة، ويظهر أثر هذه الحروب والظروف السياسية الأخرى على مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني

3. الصدمات الكبيرة التي تلقاها اقتصاد غزة

تلقى اقتصاد غزة سبع صدمات اقتصادية منذ عام 2000، بدءا من انتفاضة الأقصى والقيود المشددة عليه، ثم التبعات الناجمة عن الانقسام عام 2007، ومن ثم خمسة حروب، آخرها الحرب الدائرة حاليا. هذا لا يعني أنه لا توجد هناك صدمات أخرى صغيرة ومتكررة ناجمة عن العمليات العسكرية من حين إلى آخر، وكل ذلك يندرج في إطار إغلاق وحصار شبه شامل على قطاع غزة. بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 كثفت إسرائيل سياساتها تجاه غزة بالحصار والعمليات العسكرية من حين إلى آخر، وبعد عام 2007 أعلنت إسرائيل غزة "كيانا معاديا". كانت هذه هي بداية الحصار البري والحروب المتلاحقة التي كبدت قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تقدر من قبل الأمم المتحدة بحوالي 16.5 مليار دولار عن الفترة 2007-2018.[1]

يصعب حصر الدراسات وتقدير قيمة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحروب والحصار، كما أنها متباينة، لكن نعطي هنا مثلا على بعض التقديرات الدولية حسب ما جاء في تقرير مقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الخسائر الاقتصادية من حروب سابقة

" يشير البنك الدولي إلى أن عام 2014 شهد اجتزاء 460 مليون دولار من اقتصاد غزة، وأن إلغاء القيود يمكن أن يولد 32% نموا تراكميا حتى عام 2025،[2] ويشير الأونكتاد أن الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن حرب 2008 بلغت 2.5 مليار دولار، وأن الأصول التي تضررت من حربي 2012 و2014 بلغت 2.7 مليار دولار، وأن السلطة الفلسطينية قدرت إعادة الإعمار بـ 3.9 مليار دولار".[3]

إذن، تعرضت غزة إلى أكثر من خمسة حروب نجم عنها العديد من الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، ويمكن توثيق التقديرات للخسائر الاقتصادية المباشرة حسب الجدول 1 التالي

الفترة الزمنية	مدة الحرب بالأيام	تقدير الخسائر الاقتصادية المباشرة لغزة
2009 - 2008	23	1.9 مليار دولار
2012	8	370 مليون دولار
2014	51	460 مليون دولار
2021	5	500 مليون دولار
2023	21 (حتى 28/10)	غير معروف

المصدر: البنك الدولي، الأونكتاد والأمم المتحدة، ومعهد ماس.

4. فجوة الاقتصاد بين كل من الضفة وغزة بالمقارنة مع إسرائيل

توضح البيانات المعروضة في الأشكال التالية الفجوة الكبيرة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني، وتشمل هذه البيانات سلسلة زمنية منذ عام 2000 وحتى عام 2022، وعن هذه الفجوة يمكن ملاحظة ما يلي

- **فجوة الناتج المحلي الإجمالي**

  - تشير البيانات إلى الفجوة الكبيرة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذه الفجوة لم تنكمش عبر السنوات وخاصة بالمقارنة بين إسرائيل وقطاع غزة، إذ يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لحوالي 25 ضعف الناتج الفلسطيني العام، كمعدل عن الفترة 2000-2022. بينما فجوة اقتصاد غزة بالمقارنة مع إسرائيل في حالة اتساع مضطرد، إذ كانت بمعدل 75 ضعف في الفترة 2000-2006 وأخذت بالاتساع حتى وصلت إلى مستويات كبيرة جدا تصل إلى 150 ضعف عام 2022.
  - بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقيمته في إسرائيل تسير باتجاه التزايد بالمقارنة مع فلسطين، وذلك بسبب عوامل النمو التي يتمتع بها الاقتصاد الإسرائيلي وكبح نمو الاقتصاد الفلسطيني، إذ ارتفع نصيب الفرد في إسرائيل من 18 ضعف عام 2000 إلى 32 ضعف عام 2022 مقارنة بنصيب الفرد في فلسطين. ارتفع نصيب الفرد في إسرائيل من 44 ضعف قطاع غزة عام 2000 إلى 146 ضعف عام 2022.
  - بالنسبة للبطالة، هناك فروقات واضحة إذ تزيد نسبة البطالة في فلسطين بمعدل 13% عن إسرائيل، وفي قطاع غزة تزيد بنسبة كبيرة وصلت إلى 42% آخر خمس سنوات بالمقارنة مع إسرائيل.

1 UNCTAD, Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the Gaza Strip under closure and restrictions (A/75/310), August 2020.

2 World Bank(2017), Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long-Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes, report No. ACS22471

3 UNCTAD, TDB/B/56/3, 62/3 (Washington, D.C., 2017). State of Palestine, Ministerial Committee for the Reconstruction of Gaza, Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza Reconstruction (2015)

الشكل 1: حجم تنامي الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي
للضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بإسرائيل

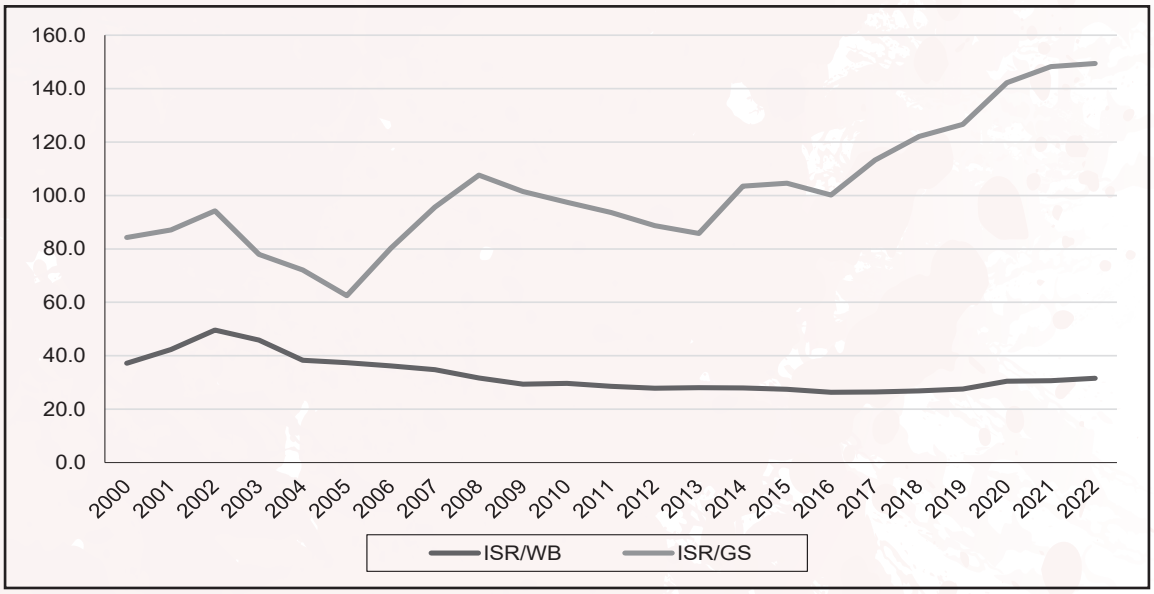

الشكل 2: الفارق في نسبة البطالة لكل من قطاع غزة والضفة الغربية مع إسرائيل

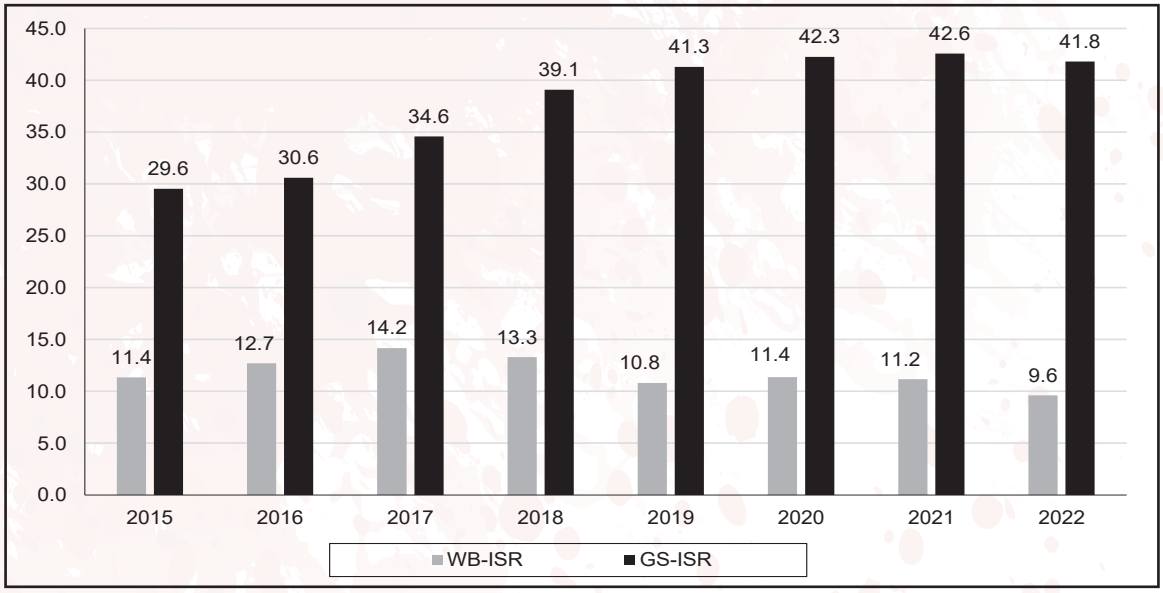

- **فجوات أخرى – التزود بالمياه والكهرباء**

- المياه

- إن معدل استهلاك الفرد للمياه بحسب منظمة الصحة العالمية هو 100 لتر يومياً. أما في الحالة الفلسطينية يستهلك الفرد الفلسطيني ما معدله 86.3 لتراً من المياه يومياً، نتيجة لسيطرة الاحتلال على 85% من مصادر المياه الفلسطينية.[4] يبلغ معدل استهلاك المياه في الضفة الغربية 89 لترا في الضفة الغربية، مقارنة بـ 82.7 في قطاع غزة.[5] إلا أن حصة الفرد من المياه العذبة في قطاع غزة تبلغ حوالي 21.3 لترا فقط نظراً لكون أكثر من 97% من المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة تعتبر غير صالحة للاستهلاك البشري بحسب معايير منظمة الصحة العالمية.[6]
- في المقابل يزيد معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي ثلاث أضعاف عن معدل استهلاك الفلسطيني، ويبلغ 300 لتر يومياً، ويصل إلى 816 لتر يومياً في بعض المناطق.[7]
- في العدوان الأخير على قطاع غزة انخفض نصيب الفرد من المياه بحوالي 30% نتيجة لاستهداف مواقع البنية التحتية

4 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4467
5 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4467
6 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4467
7 https://jerusaleminstitute.org.il/en/blog/water_consumption/.

المائية والتي شملت حوالي 110 موقع.[8] أما في الضفة الغربية، فقد قام الاحتلال منذ عام 2009 بتدمير ما يزيد على 800 مرفق للمياه، والصرف الصحي، والنظافة (WASH).[9]

- **الكهرباء**

- تكاد حصة الفرد الفلسطيني من الكهرباء لا تتجاوز 15% من حصة الإسرائيلي.[10]
- يبلغ الحمل الأقصى المسجل والتقديري للكهرباء في فلسطين 675 ميغا واط، منها 435 ميغا واط في الضفة الغربية و230 ميغا واط في قطاع غزة.[11] تستهلك الضفة الغربية 1000-1200 ميغاواط، بينما تصل 400-450 ميغا واط في قطاع غزة.[12]
- من أصل الكمية المطلوبة والتي تُقدر بـ 430 ميغا واط، يصل حجم الإمدادات الكهربائية في قطاع غزة فقط حوالي 190 ميغا واط.[13] في الفارق على المستوى الوطني، كان مستوى إنفاق الأسرة الفلسطينية على الكهرباء في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية نسبة للدخل الشهري، إذ تراوحت ما بين 150-300 شيكل شهرياً أي ما يعادل خُمس معدل الدخل الشهري للأسرة في قطاع غزة في العام 2021.[14] كما أن استهلاك الكهرباء على المستوى اليومي يقل بمقدار 10 ساعات في قطاع غزة إذا ما قورن بالضفة الغربية،[15] حيث يصل ما بين 8-4 ساعات في اليوم.[16]

5. الفجوات الاقتصادية بين قطاع غزة والضفة الغربية

- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي**

- كان قطاع غزة يساهم بحوالي ثلث الاقتصاد الفلسطيني في غالبية المؤشرات الاقتصادية حتى عام 2005، مع ملاحظة أن عدد سكانه يمثلون 40% من سكان فلسطين. بدأ تراجع مساهمة اقتصاد غزة في الناتج المحلي الفلسطيني بعد عام 2006، من حوالي 35% إلى 25% في عام 2013، وبعد عام 2014 أصبحت بحدود 19%، واستمر هذا التراجع إلى 17% عام 2022، أي أن مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت حوالي 20 نقطة مئوية منذ العام 2005.

الشكل 3: نسبة الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة من الإجمالي

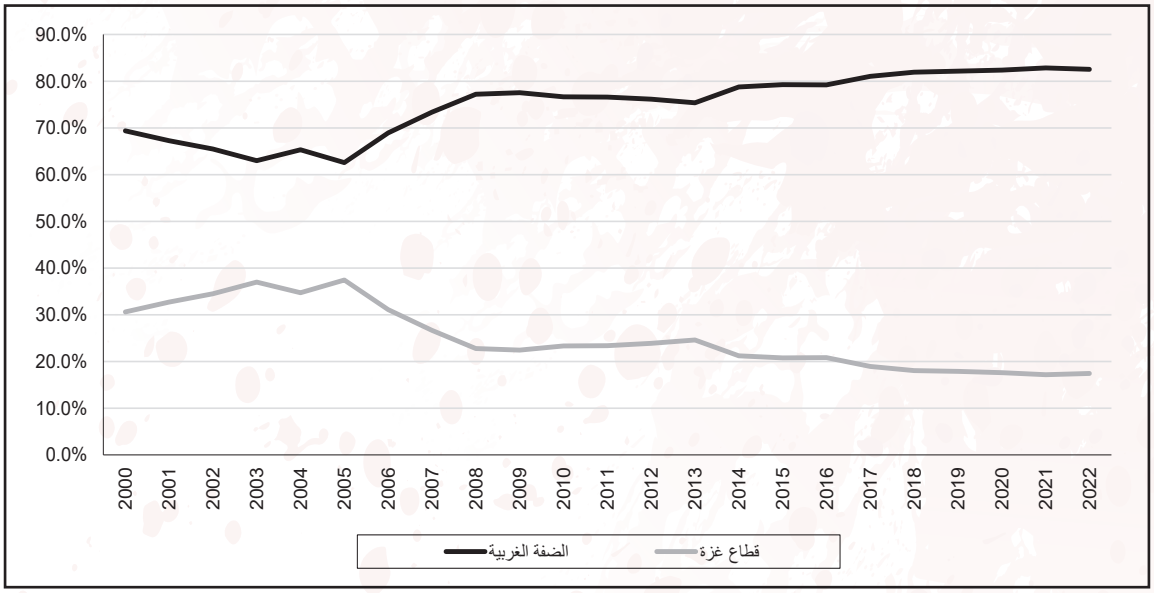

- نتيجة لذلك أصبح الإنتاج المحلي للاقتصاد الفلسطيني يتركز في الضفة الغربية التي شكلت حوالي 83% من الناتج المحلي لفلسطين. وهذا لا يعني أن اقتصاد الضفة الغربية نما بصورة كبيرة، وإنما يعني أن تراجع مساهمة اقتصاد غزة أدت إلى رفع نسبة مساهمة اقتصاد الضفة في الناتج المحلي الإجمالي.

8 https://www.arij.org/wp-content/uploads/2022/07/water_land-Evidence-based-report.pdf
9 https://app.powerbi.com/view?r
10 https://metras.co/instagram
11 https://www.hepco-pal.com/ar-1/articles/new
12 https://metras.co/
13 https://portlandtrust.org/wp-content/uploads/2023/05/Bulletin-200-May-English-A4.pdf
14 https://al-shabaka.org/briefs/
15 https://moustadama.ps/ar/mnatq-altrkyz/qta-altaqt-fy-flstyn
16 https://metras.co/

- **فجوة الناتج المحلي الإجمالي**

  - تتسع فجوة الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة وغزة بشكل واضح ومضطرد، وهذا الاتساع ناجم عن الوضع شبه الثابت لنمو الناتج في الضفة الغربية، والتراجع الحاد في مساهمة قطاع غزة، بسبب تآكل القاعدة الإنتاجية للصناعة في غزة، وضعف التصدير في السنوات الأخيرة بسبب الحصار، إذ تكاد صادرات غزة في بعض السنوات لا تتجاوز مئات الآلف من الدولارات.

الشكل 4: مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة

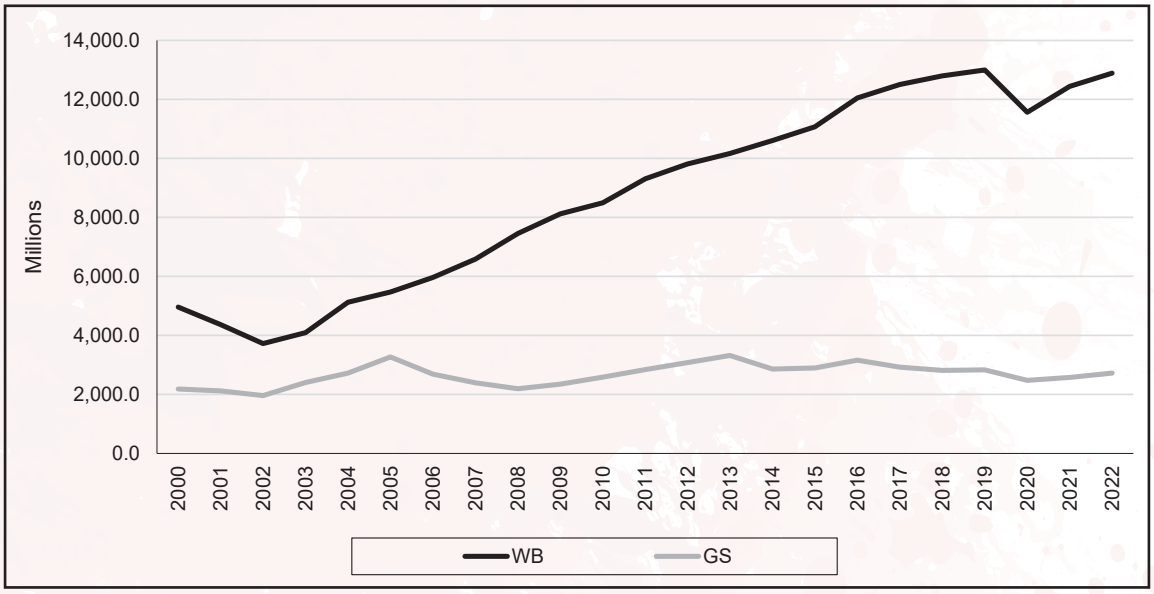

- **فجوة البطالة**

  - هناك دور مباشر لجميع الظروف في قطاع غزة بما في ذلك تراجع المؤشرات الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية في رفع نسبة البطالة، إذ تراوحت هذه النسبة في غالبية السنوات ما بعد عام 2014 بين 38% و45%. هذه نسب بطالة غير مسبوقة وغير متعارف عليها في الأدبيات الاقتصادية، الأمر الذي يعني شدة الفقر وتدني القدرة الشرائية. على العكس من ذلك كانت البطالة في الضفة الغربية بحدود 17% عبر السنوات الأخيرة، مع تحسن ملحوظ عام 2022 في انخفاض نسبة البطالة في الضفة الغربية لتصل إلى 13%.

الشكل 5: مقارنة بين نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة

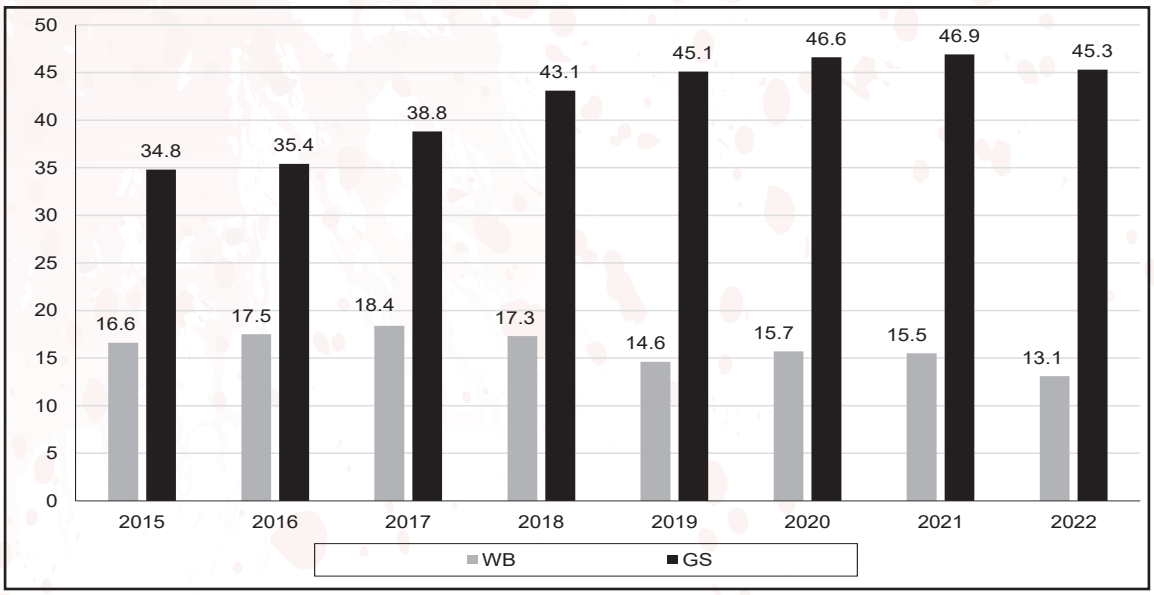

- **فجوة التجارة الخارجية**

- تشكل واردات الضفة الغربية بالمتوسط 89% من واردات فلسطين، بينما تشكل واردات غزة 11% فقط، مع ملاحظة زيادة نمو واردات الضفة بشكل ملحوظ والتي ارتفعت من 2.6 مليار دولار أمريكي عام 2007 لتصل إلى حوالي 6.1 مليار عام 2022. بينما واردات غزة بقيت شبه ثابتة وارتفعت من 631 مليون دولار عام 2007 إلى 770 مليون دولار عام 2022. هذه الزيادة الطفيفة في الواردات لا تتناسب مع نسبة سكان قطاع غزة، إذ يجب أن تكون واردات قطاع غزة على الأقل 35% من إجمالي واردات فلسطين بدلا من 11%. إذ أن 60% من سكان فلسطين يستوردون 89% من وارداتها، بينما 40% من السكان يستوردون 11% فقط.

الشكل 6: إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة في فلسطين والتوزيع النسبي لها للأعوام 2007-2019 (ألف دولار أمريكي)

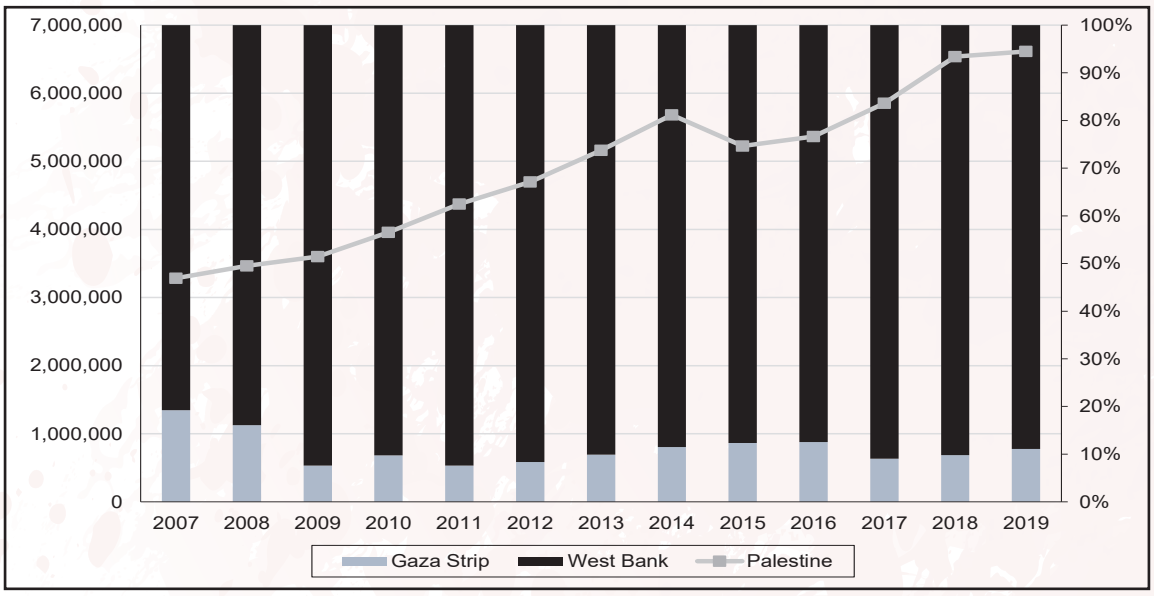

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- بيانات التجارة الخارجية.

- بلغت الصادرات الفلسطينية عام 2022 ما يزيد على 1.2 مليار دولار، وشكلت صادرات الضفة الغربية حوالي 99% منها، والباقي 1% فقط لصادرات قطاع غزة، إذ انخفضت صادرات غزة بشكل ملحوظ لتصل في أحسن حالاتها إلى 11 مليون دولار عام 2019. بسبب الحصار والحروب تم القضاء على قطاع الصادرات لقطاع غزة قبل هذه الحرب، ولو كانت الظروف طبيعية كما كان الحال قبل عام 2000 لكان من الممكن أن تصل صادرات قطاع غزة لقرابة 550 مليون دولار، بحسب نسبة مساهمة غزة في التجارة الخارجية.

الشكل 7: إجمالي قيمة الصادرات السلعية المرصودة في فلسطين والتوزيع النسبي لها، للأعوام 2007-2019 (ألف دولار أمريكي)

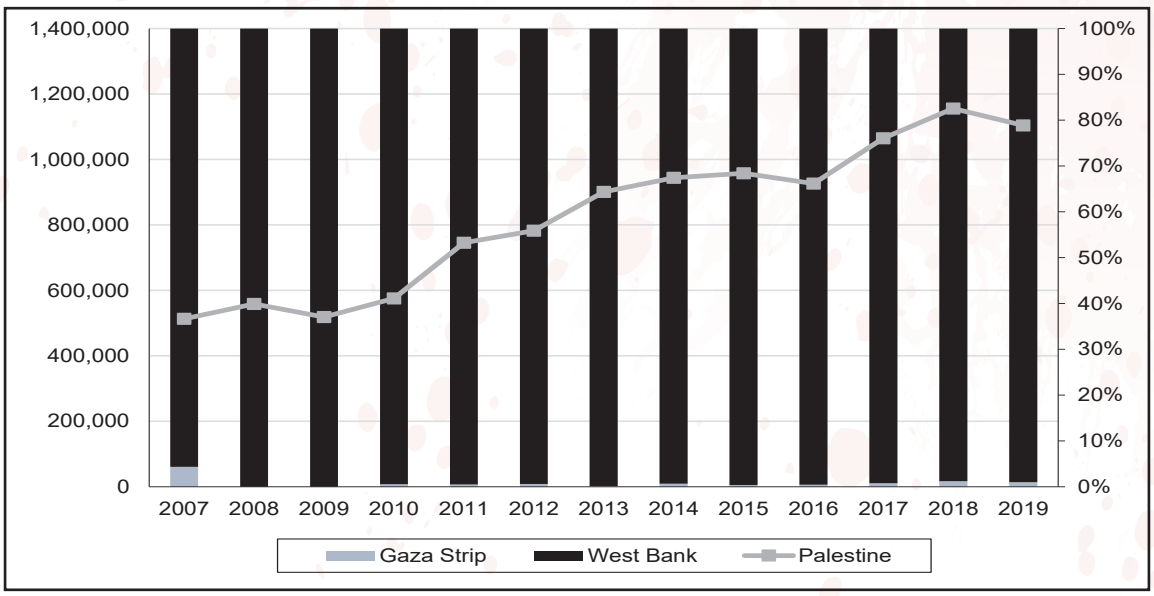

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- بيانات التجارة الخارجية.

6. خلاصات وحقائق أساسية: الأرقام تروي قصة عزل وتهميش غزة

نخلص هنا في التأكيد على بعض الحقائق الهامة عند التفكير في مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان غزة الـ 2.2 مليون:

- بدأ اقتصاد غزة بالتراجع بشكل حاد بعد عام 2006 بسبب الحصار والحروب.
- تكبد اقتصاد غزة خسائر تزيد على 16.5 مليار دولار جراء الاحتلال خلال آخر 15 سنة (قبل الحرب الحالية).
- نسبة البطالة في غزة هي الأعلى في العالم إذ وصلت حوالي 45% على مدار السنوات العشرة الأخيرة؛ فيما أصبحت اليوم 100%.
- لا يشكل اقتصاد غزة شيئا يذكر أمام الاقتصاد الإسرائيلي، ما يبرز حجم الانتهاكات التي يقوم بها ذلك العملاق الاقتصادي الإسرائيلي ضد ذلك الشطر الصغير من فلسطين المكتظ بالسكان، ومن بين أفقر بقع البؤس في العالم.
- هناك فروقات واضحة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بين الضفة وغزة، وهذه الفروقات ناتجة عن الظروف السياسية التي يتعرض لها القطاع (حجم الاقتصاد الإسرائيلي أكثر بـ 175 ضعف اقتصاد غزة).
- هناك علامة فارقة وواضحة بسبب الحصار وهي أن صادرات غزة أصبحت شبه معدومة، بسبب الحصار والإغلاق شبه التام لقطاع غزة.
- كما أن حصة الفرد الإسرائيلي من المياه العذبة تزيد على ثلاثة أضعاف المواطن الفلسطيني، وتصل إلى خمسة أضعاف بالمقارنة مع قطاع غزة، وحصة المواطن الفلسطيني من الكهرباء لا تتجاوز 15% من حصة الإسرائيلي.

المراجع

World Bank (2021). GAZA RAPID DAMAGE AND NEEDS ASSESSMENT.

World Bank (1993). Private Sector Development. In volume 3, Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace (Washington, D.C.).

World Bank (2015). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. New York. 27 May.

IMF (2015). West Bank and Gaza: Key issues. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. Brussels. May. volatility Jesus Fernandez-Villaverde J, Guerron-Quintana P, Kuester K and Rubio-Ramirez J (2013). Fiscal shocks and economic activity. November. Available.

State of Palestine (2018). Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 20 March.

UNCTAD (2009). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/56/3. Geneva. 7 August.

UNCTAD (2017a). The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap? (United Nations publication, New York and Geneva).

UNCTAD (2017b). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/64/4. 10 July. UNCTAD (2018).

United Nations (2017b). Gaza: Ten Years Later (United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory).

United Nations (2020) The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions.

World Bank (2018). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. Working Paper. 19 March.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. القيمة الإجمالية للواردات والصادرات من السلع والخدمات الفلسطينية المسجلة، صافي الرصيد والمعاملات التجارية، 2019.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيانات التجارة الخارجية- سنوات متعددة. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية- سنوات متعددة. رام الله.